الفائدة الإخبارية في اللغة العربية

د. دلوم محمد ـ جامعة المسيلة.

الحمد للّه وكفى والصلاة والسلام على النبيّ المصطفى، أمّا بعد:

إنّ من أهم وظائف اللغة الإخبار، لأنّ المتحدّث أو الكاتب يهدف في الغالب إلى إفادة السامع أو القارئ بالخبر. ولا يعدّ الفعل اللغوي كلاما ما لم يكن مفيدا. من هنا تتضح العلاقة الوطيدة بين الخبر والفائدة، فلا يكون الخبر خبرا يعتدّ به ما لم يكن مفيدا. بل ويتفاوت الكلام قيمة وأهمّية بتفاوت الفائدة الإخبارية التي يحملها، لذا باتت دراسة الفائدة الإخبارية في التراكيب اللغوية مطلبا أساسيا.

وإذا كان علم النحو يصنّف على رأس العلوم التي نستجلي بها معاني النص، لأنّه النظام الذي تقوم عليه اللغة، فإنّ الكشف عن الفائدة الإخبارية في التركيب اللغوي هو بداية العمل النحوي. فالنحوي في بداية دراسته للتركيب اللغوي يحدّد أوّلا طبيعة التركيب، هل هو إسنادي أم غير إسنادي، فإن كان التركيب إسناديا كانت الفائدة تامّة، عندها ينتقل إلى استكشاف المعنى النحوي للتركيب، أهو الابتداء والخبرية، أو هو الفعلية والفاعلية. أمّا إن كان التركيب غير إسنادي فالفائدة غير تامّة، وعلى ضوء هذه الفائدة غير التامّة يسعى للكشف عن المعنى النحوي الذي يستفاد من التركيب، أهو الوصف أم الحالية أم الإضافة أم غير ذلك. فكل تركيب إسنادي أو غير إسنادي يحمل فائدة، تامّة أو ناقصة، وكونها فائدة خوّلها أن تكون خبرا بالمفهوم النحوي العام، لأنّك تفيد السامع بما تخبره به من أخبار متعدّدة ومتنوّعة، تحملها التراكيب اللغوية المتعدّدة والمتنوّعة هي الأخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا، ما هو الخبر بمفهومه العام، عند الدارسين اللغويين خاصّة النحاة منهم؟ لا شك أنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب على الأقل تناول الخبر في عنصر مستقل من المقال.

الخبر:

لقد حظي الخبر باهتمام الدارسين اللغويين قديما وحديثا، من نحاة و بلاغيين وتداوليين وغيرهم، وسنركّز هنا على الخبر عند النحاة مع إشارة خفيفة للخبر عند البلاغيين وعند التداوليين، لأنّ طبيعة الدراسة التي نحن بصددها نحوية بحتة، ثمّ إنّ مساحة المقال لا تتّسع لتناول الخبر من جوانبه المتعدّدة. ولا نقصد بالخبر عند النحاة خبر المبتدأ، بل الخبر بمعناه العام، وهو الذي تؤدّي به اللغة وظيفتها ويستفاد من الكلام. لأنّ كلّ ما يستفيده السامع من المتحدّث يدخل في حيّز الخبر.ولكن دون أن نتجاوز في ذلك حدود النظرة النحوية إلى النظرة البلاغية أو التداولية،إلاّ أن تكون إشارة خفيفة في نهاية حديثنا عنه. ونستهلّ حديثنا بما قاله الجرجاني عن الخبر مشيرا إلى صوّره المتعدّدة فيقول" وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض أعظمها شأنا الخبر،فهو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة"1 ويقصد الجرجاني بالصوّر الكثيرة والصناعات العجيبة علوم اللغة وحالات الخبر التي يرد عليها في تلك العلوم ، وإذا كان علم النحو واحدا من تلك العلوم فليس المقصود بالخبر هنا خبر المبتدأ فقط،بل الخبر بمفهومه العام،الذي يتعدّد بتعدّد التراكيب اللغوية، فإسناد الفعل للفاعل خبر والحال خبر، والصفة خبر، وهلمّ جرا. لأنّك لا تفيد السامع بالمعاني

المعجمية للكلمات، بل تفيده بمعاني النحو التي تحملها التراكيب اللغوية. وتتجلّى علاقة الخبر بالفائدة في التركيب اللغوي عند الجرجاني من خلال ربطه للخبر بالكلام في قوله: (الخبر وجميع الكلام) لأنّ الصفة المميّزة للكلام عند النحاة هي الإفادة، ويمكن القول أنّ علاقة الكلام بالخبر هي علاقة العام بالخاص، لأنّ الكلام مجموعة من الأخبار، تبرز للنحوي في شكل معان نحوية متنوّعة.أما الخبر بمفهومه الخاص في عرف النحاة فهو خبر المبتدأ، وقد تسأل لماذا خصّ خبر المبتدأ بمصطلح الخبر دون غيره من الأخبار؟ أو لماذا خصّ خبر المبتدأ من بين معاني النحو بمصطلح الخبر؟ والجواب هو أنّ الأصل في الخبر أن يكون بالمجهول عن المعلوم، ولا يتحقق هذا الشرط إلاّ في خبر المبتدأ. وفي النمط الأصلي للجملة الاسمية، وهي التي تتكوّن من مبتدأٍ معرفة وخبر نكرة. من هنا كان هذا الخبر سيّد الأخبار، وحقّ له أن يحمل لقب الخبر دون سائر الأخبار. وإذا كانت صفة التنكير في الخبر هو ما يقتضيه المنطق، فإنّ الدراسات اللغوية لا تأخذ بهذا المنطق في إثبات وجود الخبر وعدم وجوده، وإنّما تأخذ به في تحديد نوع الخبر، لأنّه إذا كان السامع مرجعا أساسيا في دراسة الخبر،فإنّ جهله له أو علمه به ليس شرطا من شروط الخبر، من حيث وجوده وعدم وجوده، فالخبر موجود مهما كان موقف السامع منه، إنّما يؤخذ موقف السامع بعين الاعتبار في تحديد نوع الخبر، لأنّ السامع يورد عليه الخبر بحسب موقفه منه،كما سنرى عند البلاغيين.أمّا عند النحاة فالخبر يأتي معرفة كما يأتي نكرة، وكذلك المبتدأ. وفي هذا يقول أبو هلال العسكري وهو يفرّق بين النبأ والخبر: "إنّ الإنباء لا يكون إلاّ للإخبار بما لا يعلم المخبَر،ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه، ولهذا يقال: تخبرني عن نفسي، ولا يقال تنبئني عن نفسي. وكذلك تقول: تخبرني عما عندي. ولا تقول: تنبئني عمّا عندي."2 ويسمّى النبيّ الذي يوحى إليه من السماء نبيا لا مخبرا،لأنّ ما يأتي به من أنباء أوحى الله له بها، وليس للإنسان بها علم.3

فالكلام المنطوق والنّص المكتوب هو مجموعة من الأخبار، والسامع قد يعرف بعضها ويجهل بعضها،ففي أسلوب الحجاج والإقناع مثلا قد تستهلّ حديثك بما يعرف المخاطب، لتحمله على مرادك أو على الحقيقة التي يجهلها أو ينكرها.

كما يفرّق أبوا هلال بين الحديث والخبر قائلا: "ويجوز أن يقال إنّ الحديث ما كان خبرين فصاعدا إذا كان كلّ واحد منهما متعلّق بالآخر، فقولنا: رأيت زيدا، خبر. ورأيت زيدا منطلقا، حديث. وكذلك : رأيت زيدا وعمرا. حديث، مع كونه خبرا."4

فإذا كان الحديث يحمل خبرين فصاعدا، والكلام يحمل خبرا واحدا فصاعدا، لأنّ شرط الكلام الإفادة دون تحديد للعدد. وبمعنى آخر أنّ الفائدة الإخبارية في الكلام غير محدّدة فهي تبدأ من واحد إلى ما شاء الله،أمّا في الحديث فهي تبدأ من العدد اثنين إلى ما شاء الله، وعليه فإنّ الكلام أعمّ من الحديث،كما أنّ كلّ حديث كلام وليس كلّ كلام حديثا،إلاّ إذا اشتمل على خبرين فأكثر. وربّما هذا ما جعل علماء اللغة يفضلون لفظ (كلام) كمصطلح في دراساتهم على لفظ (حديث).

أمّا علماء البلاغة فقد تناولوا الخبر مراعين في تقسيمه حال السامع، لأنّ حدّ البلاغة . كما يقولون . مراعاة مقتضى حال السامع. فإن كان السامع جاهلا للخبر خاليا ذهنه منه، يورد عليه الخبر مجرّدا من التوكيد،

ويسمّى هذا النوع الخبر الابتدائي. فإن كان في نفسه شكّ أو تردّد في الخبر ذكر له الخبر مدعّما بتوكيد على الأقل، ويسمّى هذا النوع الخبر الطلبي. أمّا إن كان ناكرا للخبر، فيذكر له الخبر مدعّما بتوكيد ين على الأقل، ويسمّى هذا النوع الخبر الإنكاري.

وفي الدراسات الحديثة نجد التداوليين قد اهتمّوا بدراسة الخبر، فدرسوه دراسة علمية انتهت بهم إلى استنباط قوانين تخص الخبر، كقانون الإخبار، وكقانون الصدق، وقانون الإفادة.5

مفهوم الفائدة الإخبارية:

لقد تحدّث النحاة قديما وحديثا عن الفائدة في معرض حديثهم عن الجملة والكلام اللذين يقومان على عنصر الفائدة،إذ لا وجود لهما بانعدامها، وفي هذا يقول ابن جنّي وهو يتحدّث عن الكلام قائلا:"إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنّما من الجمل ومدارج القول"6 ولا نكاد نجد لغويا في القديم والحديث يدرس الجملة والكلام ويتجاهل عنصر الفائدة، في حين أنّنا نجد من ينكر الإسناد في دراسة الجملة رغم أهمّيته ،كالدكتور حماسة عبد اللّطيف الذي يرى أنّ معظم الدارسين "يعرّفون الجملة بأنّها كلام مستقل بنفسه يؤدي معنى متكاملا، غير أنّ بعضهم يشترط الإسناد مقوّما من مقوّمات الجملة. ونحن نرتضي تعريف الجملة لديهم، ونرفض اشتراط الإسناد مقوّما من مقوّماتها"7. فهو يتنكّر بصريح العبارة لعنصر الإسناد في الجملة رغم أهمّيته، ولكنّنا لم نجد من تنكّر لعنصر الفائدة أو تجاهله في دراسة الجملة. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على أهمّية الفائدة في دراسة الجملة،وأنّها من أبرز العناصر المكوّنة لها.وقد يبدو للبعض أنّ الزمخشري ركّز على الإسناد وتجاهل الفائدة في تعريفه للكلام والجملة حينما قال:"والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى و ذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيد أخوك) و(بشر صاحبك)، أو فعل واسم نحو قولك:(ضرب زيد) و(انطلق بكر)، وتسمّى الجملة. "8 فالزمخشري هنا عبر عن الإسناد بصريح العبارة، أمّا الفائدة فلم يتجاهلها،بل أشار إليها بلفظ (الكلام) لأن الكلام عند النحاة هو اللفظ المفيد. وحضور الكلام يستدعي بالضرورة حضور الفائدة.

وربّما لا نجد عند بعض النحاة مصطلح (فائدة) ولكنّهم يعبّرون عن معناه بقولهم: (يحسن السكوت عليه)، أو يذكرون هذا في تعريفهم للكلام كالأنباري الذي عرّفه بقوله: "الكلام ما كان دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه."9. فعبارة يحسن السكوت عليه، تعني أنّه مفيد، والذي تجدر الإشارة إليه أنّ الزمخشري يستعمل كلمتي (الجملة) و(الكلام) كمفردتين مترادفتين. ويبدو أنّ هذا الفهم كان واسع التداول في عصره، يدلّ على ذلك أنّ تعريف الأنباري للكلام . وهو من معاصريه . يصدق على الجملة.

وفي اعتقادنا أنّ الفائدة والإسناد وجهان لعملة واحدة هي الجملة، وأنّ الفائدة هي وجه يعكس جانب المضمون، وأنّ الإسناد وجه يعكس جانب الشكل. وربّما هذا هو الذي جعل الدكتور حماسة عبد اللطيف يركّز في تعريفه للجملة على الفائدة، ويتجاهل الإسناد، لأنّ النحو يهدف إلى الكشف عن المعاني التي تشكّل مضمون النص، أي ما يستفاد منه. وممّا يشفع للدكتور في ذهابه هذا المذهب، أنّنا لو قمنا بمقارنة بين الفائدة والإسناد من حيث الأهمّية،لتعيّنت أهمّية الفائدة . لأنّ الإسناد خاص بالتركيب الذي يكوّن جملة فقط، وكلّ تركيب ليس جملة ليس تركيبا أسناديا، أمّا الفائدة فموجودة في كلّ تركيب لغوي سليم. فإن كان التركيب إسناديا كانت الفائدة

تامّة، وإن كان غير إسنادي كانت الفائدة غير تامّة، لأنّ أي تركيب لغوي يتّصف بالسلامة النحوية يفيد معنى نحويا سواء كان جملة أو غيرها.

وهذا المعنى النحوي هو الذي يستفيده السامع ، وبالتالي فهو يشكّل فائدة التركيب، وإذا كانت الألفاظ أوعية للمعاني، على حد تعبير الجاحظ، فإنّ التراكيب أوعية للفوائد الإخبارية. وقد أشار الدكتور سالم علوي إلى هذا بوضوح وهو يفرّق بين المعنى والفائدة، حيث قال: "المعنى ليس هو الفائدة على الإطلاق،فالكلمة المفردة تحمل معنى، ولا تحمل فائدة "10 ثمّ يسترسل في الكلام إلى أن يقول:"إنّ الفائدة وليدة البنية النحوية للجملة ووظيفتها الإخبارية"11

والفائدة الإخبارية لا تنشأ من المعنى المعجمي وحده سواء للكلمة الواحدة أو لمجموع كلمات التركيب اللغوي.إذ لو كان الأمر كذلك لتعذّر وجود الفائدة في الكلام بين أبناء اللغة الواحدة، لأنّه يفترض أن يكونوا جميعا على علم بمفردات لغتهم، وإذا كان المتحدّث يقصد معنى المفردة لذاتها فإنّ كلامه يصبح لغوا وهذرا على حدّ تعبير الزجاجي حيث قال:"...والاسم يدلّ على مسمّاه كما ذكرت، ولا تحصل منه فائدة مفردا حتّى تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة، وإلاّ كان ذكرك له لغوا وهذرا غير مفيد. "12وقد أشار الجرجاني إلى هذا بقوله:"اعلم أنّ ههنا أصلا أنت ترى النّاس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر، وهو أنّ الألفاظ التي هي أوضاع للغة لم توضع لتعرف معانيها في نفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم."13.والإنسان الذي يعرف من جانب وينكر من آخر هو السامع، فهو يعرف المعنى المعجمي لكل مفردة من مفردات التركيب اللغوي أو التراكيب اللغوية الصادرة على لسان المتحدّث، وهو يعرف ذلك قبل سماعه للكلام، ولكنّه لا يعرف الفائدة الإخبارية التي يحملها التركيب اللغوي إلاّ بعد سماعه، وبمعنى آخر أنّ المتحدّث يهدف إلى إفادة السامع دلالة التركيب لا دلالة المفردات،لأنّ هذه الأخيرة هي اصطلاح بين أبناء اللغة الواحدة، أمّا دلالة التركيب فهي ما يستفيده السامع من كلام المتحدّث.فالفائدة الإخبارية إذن موجودة على مستوى التراكيب لا على مستوى المفردات. ولو سلّمنا بوجودها على مستوى المفردات فستكون محدودة،لأنّ المفردات في أي لغة محدودة، بينما الأخبار والحقائق غير محدودة وغير متناهية، لأنّنا في كلّ يوم نسمع أخبارا جديدة، ويكشف العلم عن حقائق جديدة في مختلف الميادين، ولا يمكن للمحدود أن يستوعب اللاّمحدود. ويذكر الدكتور مشال زكريا هذه الفكرة،لكنّه لا يستعمل مصطلح الفائدة أو الفوائد الإخبارية، بل يستعمل مصطلح الجمل فيقول :"والجدير بالتنويه أنّ عدد قوانين هذا التنظيم محدود، ومع هذا ينتج هذا التنظيم المحدود وقوانينه وعلى نطاق واسع عددا غير محدود وغير متناه من الجمل." 14 والذي حمله على استعمال مصطلح (الجمل)، هو أنّ الجملة وعاء للفائدة التّامّة التي يتكوّن منها الكلام .فهو لا يقصد الجمل كأنماط نحوية، لأنّ الأنماط النحوية للجملة محدودة، ولكن يقصد ما تحمله هذه الجمل من فوائد إخبارية.

وبعبارة أخرى لا يقصد الجملة كوحدة لسانية، بل كوحدة كلامية، لأنّ اللسان هو الوجه الثابت والمحدود للغة، والكلام هو وجهها المتغيّر اللامحدود. ويفهم ذلك من خلال عرضه لرأي تشومسكي وهو يكشف عن الجانب الإبداعي للغة قائلا:"إنّ كلّ ما يتلفّظ به الإنسان في استعماله للّغة هو بالتأكيد تعابير متجدّدة،ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره ترددا لما سبق أن سمعه." 15 والشيء المؤكّد أنّ الجديد ليس في الجانب

اللفظي لأنّ الألفاظ ثابتة وغير متجدّدة .كما أنّه ليس في جانب المعنى المعجمي للألفاظ،لأنّه هو الأخر ثابت وغير متجدّد لأنّه اصطلاح بين أبناء اللغة،إنّما الجديد الذي يحمله التركيب اللغوي هو فائدته الإخبارية. والحقيقة أنّ القرآن الكريم كان سبّاقا للكشف عن هذه الحقيقة،وقد ذكرت في أكثر من موضع في القرآن الكريم،ونكتفي بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ﴾16. وكلمات الله التي لا تنتهي هي علمه وحكمه وآياته.17 وهذه جميعا تندرج ضمن مصطلح الفائدة الإخبارية.

والسؤال الجدير بالطرح هو: كيف يستفيد السامع من كلام المتحدّث؟ وما هي العناصر التي تدخل في تكوين الفائدة الإخبارية في التركيب اللغوي؟ وهذا التساؤل ليس جديدا في ميدان الدراسات اللغوية.ولكنّ لم يتم البحث فيه ولا الإجابة عنه من طرف النحاة، في حدود علمنا المتواضع. ومن الذين طرحوا هذا التساؤل الدكتور صالح بلعيد حينما قال:"يجب دراسة كيف تحمل الأنماط النحوية للجملة فائدة بالنسبة للسامع (المخاطب) تتجلّى في حصوله على شيء جديد حين يدرك غرض المتكلّم من كلامه الموجّه إليه، ويتمّ ذلك بربط دراسة الأنماط النحوية للجملة بمستوى البنية الإبلاغية للجملة المتغيّرة حسب السياق الكلامي، وهو ما عبّر عنه علماء العربية في المبدأ المشهور (لكلّ مقام مقال)."18. وإذا كان صاحب هذا الكلام قد جمع بين النحو والدلالة، فإنّ هذا من جهة هو ما تفرضه طبيعة الموضوع الذي يبحث فيه، ومن جهة ثانية فإنّ الكشف عن الدلالة يفرض بالضرورة الكشف عن معاني النحو والعلاقات النحوية بين وحدات السياق. وإذا كان الوجه النحوي عنده يتجلّى في دراسة الأنماط النحوية للجملة، فإنّ الوجه الدلالي يتجلّى في ربط الأنماط النحوية للجملة بمستوى البنية الإبلاغية المتغيّرة حسب سياق الكلام وهو ما يدعو إليه علماء الدلالة الذين يتبنّون النظرية السياقية، ويعتبرون المبدأ الشائع عند القدماء (لكل مقام مقال) منطلقا لدراساتهم التي ترتكز على السياق بشتّى أنواعه،اللغوي والعاطفي والثقافي وسياق الموقف الخارجي.19

<u>موقعيّة الفائدة الإخبارية من الدرس النحوي:</u>

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الكشف عن الفائدة الإخبارية هو من صميم العمل النحوي. لأنّ النّص اللغوي عبارة عن بناء متكامل ومتعدّد الطوابق والمستويات. وعلوم اللغة جميعها تهدف للكشف عن مضمون النّص ودلالاته، وكلّ علم يختصّ بدراسة مستوى معيّن يشغل أحد طوابق هذا البناء. والطابق الأرضي لهذا البناء هو علم النحو، لأنّه لا يمكن لأيّ دارس أن يقف على أي معنى من معاني النّص قريبا كان هذا المعنى أو بعيدا وهو يجهل النظام النحوي للغة النّص، فمعاني النحو هي المعاني الأساسية والقاعدية للنّص اللغوي، وأنت إذا أردت الغوص في عمق النّص للكشف عن معانيه البلاغية مثلا عليك أن تصعد إلى الطابق الذي يخص المستوى البلاغي. وهكذا بالنسبة لأيّ علم من علوم اللغة يهدف للكشف عن مستوى معيّن من مستويات النّص، كالنقد والأسلوبية والسيميائية ومختلف مناهج تحليل الخطاب. وممّا يدلّ على أنّ معاني النحو هي المعاني الأساسية والقاعدية للنّص اللغوي، أنّ من أبرز الأسباب التي أدّت إلى إنشاء النحو، الخوف من ضياع فهم القرآن، وانتشار اللحن .فقد ألّف النحو لضمان الحدّ الأدنى من المعاني، ومنع انتشار اللحن الذي

يسبب فساد المعنى وضياع الفهم الصحيح، ويذكر العلاّمة ابن خلدون أهمّية النّحو وأفضليته على علوم اللغة، في فصل عنوانه: (علوم اللسان العربي) قائلا:"والذي يتحصّل أنّ الأهم المقدّم منها هو النحو،إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة"20. وليس من الإدراك الجيّد لكلام العلاّمة أن نكتفي منه بأهمّية النحو،دون أن نعطيه حقّه من الإمعان والتأمّل لاستنتاج وظيفة النحو، ودون أن نضع كلمة (الإفادة) الواردة فيه تحت مجهر الدراسة، لمعرفة موقع دراسة الفائدة من الدراسة النحوية. فوظيفة النحو عنده تنحصر في شيئين هما: أوّلا معرفة أصول المقاصد بالدلالة، وهي ما يعرف بمعاني النحو من فاعل ومفعول ومبتدأ وخبر وغيرها. وثانيا الوقوف على فائدة التركيب التي نستشفّها في قوله: (ولولاه لجهل أصل الإفادة). ومعرفة الفائدة الإخبارية في التركيب اللغوي تتقدّم في الدراسة على معرفة معاني النحو، لأنّ أوّل ما ينبغي تحديده في الدراسة النحوية هو نوع التركيب، ثمّ يشرع في تحديد معاني النحو التي يحملها هذا التركيب. ويمكننا القول أنّ علاقة الفائدة الإخبارية بمعاني النحو هي علاقة العام بالخاص، والفائدة الإخبارية أعم من المعنى النحوي. ومنهجية الدراسة ذات الطابع التحليلي، كالنحو الذي يقوم على الإعراب، تقتضي الانتقال من العام إلى الخاص، فبعد الوقوف على نوع التركيب، إسنادي أو غير إسنادي، يتم تحديد الفائدة، أتامّة هي أم غير تامّة، ليتم التوصّل بعد ذالك إلى معرفة معاني النحو. وإذا كنّا قد مثّلنا النّص أو التركيب اللغوي ببناء متعدّد الطوابق والمستويات، وكان النحو يشغل فيه المستوى الأساسي والقاعدي، وهو الطابق الأرضي للبناء، وإذا كان لكل مستوى أو طابق مدخل،فإنّ مدخل هذا الطابق الأرضي هو الفائدة الإخبارية.

<u>أنواع الفائدة الإخبارية</u>:

لو استحضرنا من كلامنا السابق حقيقتين هما من المسلّمات البديهية في عرف النحاة، وهما أنّ المفردة تحمل معنى، والجملة تحمل فائدة تامّة، فإنّنا نجد أنفسنا في مجال محدّد بنقطتين، نقطة البداية وتمثّلها المفردة، وهي النقطة التي تنعدم فيها الفائدة، لأنّ المفردة لا تحمل فائدة، ونقطة النهاية وتمثّلها الجملة، وهي النقطة التي تصل فيها الفائدة إلى درجة التمام،لأنّ الجملة تركيب إسنادي، والتركيب الإسنادي يفيد فائدة تامّة يحسن السكوت عليها. وبين هاتين النقطتين مجال فسيح فيه فوائد كثيرة ومختلفة ، ولكنّها كلّها ناقصة، ونقول ناقصة لأنّنا من جهة لسنا أمام مفردة حتّى نقول منعدمة، ومن جهة ثانية لسنا أمام جملة حتّى نقول تامّة. وهذا المجال الفسيح هو الذي يمكن التحرّك فيه لدراسة التراكيب النحوية التي تحمل فوائد ناقصة، وهي كل التراكيب غير الإسنادية. وللإشارة فإنّ النظرة إلى النّص على أنّه مجموعة من التراكيب، هي نظرة واسعة التداول في مجال الدراسات اللغوية الحديثة ، إلى درجة أنّ علم النحو كثيرا ما يسمّى علم التراكيب، والمتصفّح لمعجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها يجد كلّ أنواع التراكيب من إسنادية وغير إسنادية بمختلف أنواعها كالإضافية والبيانية بتعدّدها، على غرار ما نجد في كتاب جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، وفي المصنّفين نجد تعريفا واحدا للتركيب وهو:" قول مؤلّف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء كانت تامّة أو ناقصة"21. ونحن بهذا الطرح نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع للفائدة الإخبارية هي: الفائدة التّامّة، والفائدة الناقصة، والفائدة المنعدمة. وقد ذكرنا سابقا أنّ الفائدة الناقصة أنواعها كثيرة ومتعدّدة لتعدّد تراكيبها، فإذا أردنا

دراستها ببساطة وبعيدا عن كلّ تعقيد، فإنّ أبسط شيء نقوم به أن نقسمها إلى قسمين،قسم يكون أقرب إلى الفائدة المنعدمة، وفائدة هذا التركيب توصف بأنّها ضعيفة. وقسم يكون أقرب إلى الفائدة التامّة. ويمكن وصف فائدة هذا النوع بالفائدة المتوسّطة. ومن أمثلة الفائدة الضّعيفة ، فائدة التركيب الإضافي، لأنّ التركيب الإضافي في قوّة الاسم المفرد، ويكافئه وظيفيا لأنّه يقوم بكل الوظائف النحوية التي يقوم بها الاسم المفرد، وقد امتدّ هذا التكافؤ وتلك المساواة إلى المستوى الدلالي بدليل وجود الكثير من أسماء الأعلام مركّبة تركيبا إضافيا، كعبد الله، وعبد الرحمن و عبد المطّلب، وهلمّ جرا. ناهيك عن الكنى التي هي مركّبات إضافية، تشترك مع العلم في الدلالة على شخص معيّن، ويمكننا أن نلمس الفائدة الضعيفة في التركيب الإضافي في قوّة الترابط بين المضاف والمضاف إليه، وقد عبّر النحاة عن هذا الترابط حينما قالوا: إنّ عدم تنوين المضاف دليل على افتقاره للمضاف إليه وشدّة حاجته إليه، وأنّ المضاف والمضاف إليه بمثابة الاسم المفرد.

أمّا الفائدة المتوسّطة فيمكن أن نلتمسها في التركيب الحالي الذي يتكوّن من الحال وصاحبها.

ولإثبات أنّ القدماء نظروا إلى الحال نظرة راعوا فيها درجة الإخبار، أو الفائدة الإخبارية في التركيب الحالي، نكتفي بعرض رأي سيبويه، ورأي الجرجاني . فسيبويه يسمّي الحال خبر المعرفة. 22. أمّا الجرجاني وإن كان يعدّ الحال فضلة، إلاّ انّه يعتبره زيادة في الخبر.23 وهذا معناه أنّ الفائدة الإخبارية فيه تقترب كثيرا من الفائدة الإخبارية التي يفيدها الخبر. ويبدو أنّ هذا التقارب هو الذي خوّل للحال أن تسدّ مسدّ الخبر في بعض التراكيب اللغوية، كما في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ 24. فلفظ (صفا) حال سدّت مسد خبر المبتدأ الملآئكة. ومنه قولهم: (أخطب ما يكون الأمير وهو واقف). فالحال الجملة (وهو واقف)،سدّت مسد خبر المبتدأ (أخطب).

كما نلمح مفهوم الفائدة الناقصة بصفة عامّة عند ابن جنّي، في حديثه عن التركيب الذي لا يحسن السكوت عنده،ويسمّيه الكلام النّاقص ويقارنه بالكلام التّام الذي يحسن السكوت عليه. 25 ولا أظنّ أنّ هناك سببا جعل ابن جنّي يسمّي التركيب اللغوي الذي لا يحسن السكوت عليه كلاما ناقصا، إلاّ كون الفائدة فيه ناقصة، لأنّ وصف التركيب بأنّه كلام يقتضي بالضرورة وجود الفائدة ، لأنّ من شروط الكلام الفائدة، فإذا وصف الكلام بأنّه ناقص، فالنقص متعلّق بالفائدة.

وأخيرا نقول إذا كان المتحدّث يهدف عموما إلى إفادة السامع بالخبر، لأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي التبليغ والإخبار، وإذا كانت الفائدة هي وليدة التركيب كما رأينا، وأنواع التراكيب في أي لغة محدودة، فمن الطبيعي أن تكون أنواع الفائدة الإخبارية محدودة العدد، وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ عدد الفوائد الإخبارية هو بعدد التراكيب اللغوية، وهذا غير صحيح، لأنّ الشيء الذي يعادل التراكيب اللغوية هو معاني النحو،فكلّ تركيب لغوي يحمل معنى نحويا خاصّا به، فالإسناد في التركيب الإسنادي، والوصف في التركيب الوصفي، والتوكيد في التوكيدي، والبدل في البدلي وهكذا. وعلاقة الفائدة الإخبارية بالمعنى النحوي هي علاقة عام بخاص، لأنّ الفائدة الإخبارية هي الإطار العام الذي تندرج تحته بعض الخواص، وهي معاني النحو. وإذا أردنا معرفة أنواع الفائدة الإخبارية في اللغة العربية، نظرنا إلى الحركات الإعرابية، وهي نظرة تحتاج إلى وقفة طويلة ومتأنّية قد لا تتّسع لها

مساحة مقال كامل،ولكن الشيء الذي نقوله كي يطمئن القارئ إلى هذه الحقيقة هو أنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، والبناء للأفعال والحروف. لأنّ الاسم له قابلية حمل عدد كبير من معاني النحو، فهو يأتي فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، أو بدلا، أو توكيدا...

وهذه المعاني كلّها والتي تتعلّق بالأسماء ـ ما ذكرنا منها ما لم نذكر ـ تدلّ عليها في العربية الحركات الإعرابية الثلاث. وإذا كانت اللغة العربية هي أكثر اللغات عملا بمبدأ الاقتصاد اللغوي، فلأنّها تفيد بالحركة الإعرابية . وهي صوت بسيط (صائت) . معنى نحويا،أي أنّها تفيد بأقل مجهود صوتي،يدل على ذلك طول النصوص المترجمة من العربية إلى غيرها من اللغات. وقد ذكر هذا العلاّمة ابن خلدون في المقدّمة واستشهد عليه بحديث الرسول صلّى الله وسلّم: (أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا)26. وإذا كان ترتيب الحركات الإعرابية من حيث القوّة والضعف تتصدّره الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة، فقد خصصت العرب الضمة للعمدة الذي تحصل به الفائدة التامة، ليتحقق مبدأ التناسب بين قوة المجهود الصوتي وكمّية الفائدة. أمّا أضعف الحركات وأخفها وهي الفتحة، فقد جعلتها العرب للفائدة المتوسطة، وذلك لكثرتها في النصوص اللغوية، يدل على ذلك كثرة المنصوبات، فالفعل مثلا يرفع فاعلا واحدا وينصب مفعولا به واحد،أو مفعولين اثنين، أو حتّى ثلاثة مفاعيل، ناهيك عن تنوّع المفاعيل من مفعول مطلق إلى مفعول به، وله، ومعه.

وقد خصت العرب الفتحة وهي أخف الحركات للفائدة الإخبارية المتوسطة وهي الأكثر انتشارا في الكلام كي تتحقق إفادة الكثير بأقل مجهود صوتي، أما الجر فقد خصته العرب بالفائدة الضعيفة وهو أقوى من الفتح وهو من عمل الحروف غالبا، أمّا الرفع والنصب فهما من عمل الأسماء والأفعال في الغالب، والتركيب المكون من حرف واسم أخف وأقل حجما من التركيب المكون من اسمين أو فعل واسم,ومن هنا كان التناسب بين قلّة المجهود وضعف الفائدة.

وهناك وجه آخر للتناسب، يتجلّى في نصبهم للكثير المتعدد، وجرّهم للقليل، أي كثرة المنصوبات وقلّة المجرورات في العربية، وإذا كانت الفتحة أخف من الكسرة، فهذا معناه أنّ المتكلّم بالعربية يبذل أقل مجهود صوتي ممكن، وتكفينا لمعرفة كثرة وجوه النصب، وقلّة وجوه الجر في العربية، نظرة شاملة لكتاب الجمل في النحو للخليل، الذي ذكر فيه أكثر من خمسين موضعا للنصب، ولم يذكر للجرّ إلاّ تسعة أوجه.

وهكذا تبين لنا أنّ العرب وزّعت الحركات الإعرابية على التراكيب اللغوية بحكمة وإحكام، مراعية في ذلك الفائدة الإخبارية للتركيب اللغوي، وهذا سر من أسرار جمال اللغة العربية وأفضليتها، وبه وصفت بأنّها لغة معربة، وفي الأخير نأمل أن نكون قد أعطينا صورة واضحة عن الفائدة الإخبارية في التراكيب اللغوية وأهمّيتها في الدرس النحوي، لنعود بهذا الأخير إلى مساره الصحيح ومجده القديم كما كان على عهد القدماء الذين لم يهملوا الفائدة الإخبارية في التراكيب اللغوية وقدّموا لنا النحو كمعان لا كمصطلحات،عكس ما هو عليه الحال الآن، حيث يقدّم النحو للتلميذ أو الطالب كمصطلحات لا كمعان. يدل على ذلك أنّك إذا سألت الواحد منهم إعراب اسم منصوب مثلا استحضر في ذهنه كل المنصوبات، وراح يجربها واحدا بعد واحد وهو يخطئ وأنت تصحح له حتّى إذا نطق بالصواب أخذته نشوة الانتصار، وهو بعيد كل البعد عن النحو، حتّى ولو حالفه الحظ ونطق بالصواب في إجابته الأولى.

قائمة الإحالات

1 .:الجرجاني ،دلائل الإعجاز،ص:406.

2 .:أبو هلال العسكري،الفروق في اللغة،ص:53.

3 .:ينظر الفيروز أبادي،قاموس المحيط_،ج:1،ص:29.

4 .:أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة،ص:53.

5:ينظر عمر بلخير،تحليل الخطاب المسرحي على ضوء النظرية التوليدية,ص:100 ....109.

6 .:ابن جنّي،الخصائص.ج:2.ص:42.

7 .: محمد حماسة عبد اللطيف،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،ص:57.

8:الزمخشري، المفصّل،ج:1،ص:33.

9:الأنباري، أسرار العربية،ص:3.

10 .:سالم علوي،الأسس العامّة للنحو عند الزمخري،ص:58.

11 .:المرجع السابق نفسه،ص:90.

12 .:أبو القاسم الزجاج،الإيضاح في علل النحو،ص:49.

13 .:الجرجاني, دلائل الإعجاز,ص:415.

14 .:مشال زكريا،الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية،النظرية الألسنية.ص:29.

15 .:المرجع السابق نفسه،ص:30.

16 .: القرآن الكريم،سورة الكهف،الآية109.

17 .:ينظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،ج:2,ص:1440.

18 . :صالح بلعيد،التراكيب النحوية ودلالتها في السياقات الكلامية و الأحوال التي ترتبط بها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني،ص:79.

19 .: ينظر الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم،الدلالة و المعجم،ص:19....24.

20 .:ابن خلدون، المقدّمة،الدار التونسية للنشر،1984م ،ج/2،ص712.

21 .: محمد سعيد إسبر و بلال جنيدي،الشامل (معجم في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها) ص:833.ومصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية،ج:1,ص:10.

22 .: ينظر سيبويه، الكتاب،ج:2،ص:114.

23 .: ينظر الجرجاني،دلائل الإعجاز،ص:164.

24 .: القرآن الكريم،سورة النبأ،من الآية38.

25 .: ينظر ابن جنّي،الخصائص،ج:1،ص:17.

26 .:ينظر ابن خلدون،المقدمة،ج/2،ص/712.

قائمة المصادر و المراجع

1 .: القرآن الكريم.

2 .: أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري،أسرار العربية،تحقيق محمد بهجة البيطار،مطبوعات المجمع العلمي العربي،دار الآفاق العربية،دمشق،د.ت.

3 .: أبو الحسن علي بن مومن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي،شر جمل الزجاجي،قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه فوّاز الشعّار,إشراف الدكتور إميل يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،الطبعة الأولى 1419هـ 1998م.

4 .: أبو الفتح عثمان ابن جنّي،الخصائص،تحقيق محمد علي النجار،الطبعة الثالثة،1403هـ1983م،عالم الكتب بيروت لبنان.

5 .: أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري، المفصّل في صناعة الإعراب،دار الكتب العلمية بيروت،1420هـ1999م.

6ـ أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري ،الكشّاف،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،1426 ـ 1427هـ 2006م.

7 .:أبو القاسم الزجّاجي،الإيضاح في علل النحو،تحقيق الدكتور مازن المبارك،الطبعة الرابعة،دار النفائس بيروت،1402هـ1982م.

8 .:أبو بكر محمد بن سهل بن السرّج النحوي البغدادي،الأصول في النحو،تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت,الطبعة الثالثة،1417هـ1991م.

9 .:أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه)،الكتاب،تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون,دار الجيل،بيروت،الطبعة الأولى1411هـ1991م.

10.:أبو هلال الحسين بن عبد الله بن سهل العسكري،الفروق في اللغة،علّق عليه و وضع حواشيه محمد باسل عيون السود،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،الطبعة الأولى،1421هـ2000م.

11 . الخليل بن أحمد الفراهيدي،كتاب الجمل في النحو،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة،1416هـ 1995م.

12 .:إسماعيل بن عمر بن كثير,تفسير القرآن العظيم،مؤسسة الريّان،بيروت لبنان،,الطبعة الأولى،1425هـ2005م.

13 .: جمال الدين بن هشام الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،و بهامشه حاشية الدسوقي للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي،دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع،مصر،الطبعة الثانية،1426هـ2005م.

14 .: عبد الرحمان ابن حادون،المقدّمة،تاريخ العلاّمة ابن خلدون،الدار التونسية للنشر،1984م.

15.:مجد الدين محمد نب يعقوب الفيروز آبادي،قاموس المحيط،دار العلم للجميع،بيروت،لبنان، (د ت).

16ـ: د/محمد حماسة عبد اللطيف،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2001م.

17 .: محمد سعيد إسبر و بلال جنيدي،الشامل (معجم في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها)،دار العودة،بيروت لبنان،الطبعة الثانية.1985م.

18 .: د/مصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية،المطبعة العصرية للطباعة و النشر,صيدا لبنان،الطبعة الثالثة عشر،1398هـ1978م.

19.: د/ميشال زكريا،الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت لبنان,الطبعة الأولى،1402هـ1982م.